مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (30) العدد (1)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (30) No. (1) 2008

مآخذ ابن هشام على الجوهريّ في ميزان النّحْو

الدكتور يونس علي يونس*

(تاريخ الإيداع 10 / 4 / 2008. قبل للنشر في 26 / 5 / 2008)

□ الملخّص □

يتناول هذا البحث مواقف ابن هشام من آراء الجوهريّ في بعض المسائل النّحْويّة، والأمر الّذي لفت انتباهي أنّ الجوهريّ عالم لغة، وشهرته في النّحْو ليست كشهرته في اللّغة.

يضاف إلى هذا أنّ استخرج آراء عالم ما من معجم ألّفه يتطلب البحث فيهو وهذا المنهج لم يكن مألوفاً عند سابقيه، وإنْ أخذ به بعض المعصرين.

وإنّ تتبع وقفات ابن هشام من الجوهريّ، يبرز لنا ألواناً من أساليب العلماء، وتقويم الآراء تصحيحاً وتقويةً أو توهماص وتضعيفاً

لقد تتبعنا جُلّ هذه المسائل في كتابيه(مغني اللبيب، وتلخيص الشواهد) وتوصلنا إلى نتيجة مفادها أنّ ابن هشام لم ينصف الجوهريّ في مجمل آرائه مع أنّه وافقه في بعضها، وقد وضحنا ذلّك، بمقارنتها مع آراء النحاة.

الكلمات المفتاحيّة: نَحْوُ الحوهريّ؛ نقد ابن هشام لآراء الجوهريّ النّحْويّة.

* مُدرس – قسم اللّغة العربيّة – كلية الآداب – جامعة تشرين – اللاذقيّة – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (30) العدد (1)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (30) No. (1) 2008

Ibn Hisham's Critical Assessment of Al-Jawhari from the Syntactic Perspective

Dr. Yunis Ali Yunis *

(Received 10 / 4 / 2008. Accepted 26 / 5 / 2008)

□ ABSTRACT □

This paper highlights Ibn Hisham's views toward Al-Jawhari's stands concerning some syntactic issues. To me, it is astonishing that Al-Jawhari is a linguist, still he gains reputation as a grammarian. In fact, tracing the stands of one famous linguist in syntax and morphology in one dictionary he compiled is the main reason for this research. Such a task is unprecedented, although many modernists quote his views. In fact, pursuing Ibn Hisham's critical assessment of Al-Jawhari discloses a spectrum of experts' methodologies, and an assessment of views through sometimes agreeing and disagreeing with them, and remaining neutral at other times. Such issues have been handled in his two books, *Mughni al-Labib* (Enriching the Shrewd) and *Talkhis al-Shawahid* (Summarizing the Evidences). This paper concludes that Ibn Hisham has almost always been unfair in assessing Al-Jawhari.

Keywords: Al-Jawhari's Syntax; Ibn-Hisham's critical views.

* **Assistant Professor, Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

لفت نظري، في أثناء متابعة ابن هشام في كتابيه(مغني اللبيب، وتخليص الشواهد)، مواقفه من آراء الجوهريّ النّحْويّة، والّذي استوقفني معرفتي وعلمي أنّ الجوهريّ من كبار علماء اللّغة، وهو حجةٌ، ومُسَلَّمٌ له في هذا،غير أنّ شهرته في النّحْو والصّرف ليست كشهرته في اللّغة، وممّا يسترعي النظر اهتمام ابن هشام– وهو من هو في النّحْو عند المتأخرين– بطائفة من آرائه في النّحْو والصرف والاشتقاق، ولم يعرض لهذا الجانب أحدٌ من الدّارسين.

كما أنّ استخراج آراء عالم ما في النّحْو والصرف من مُعجم ألّفه، يستدعي البحث عن السبب في هذا وربما كان اختيار ابن هشام للجوهريّ من بين اللّغويين، لمكانته وعلوّ شأنه في النّحْو، فقد قال عنه الثعالبي:" من أعاجيب الدُّنيا...، وهو إمام في علم لغة العرب"[1]، وقال عنه ابن بري: "الجوهريّ أنحى اللّغويين"[2]، ثمّ رأيت بعض المتأخرين يؤكّد هذه الحقائق، فيقول عنه:" إمام المحراب اللّغويّ، وخطيب المنبر الصّرفيّ"[3] .

فاستخراج آرائه النّحْويّة والصّرفيّة اتجاه غير مألوف في أعمال السابقين،وإنْ أخذ به كثير من المعاصرين، فهل كان ابن هشام من رواد هذا الاتجاه؟ قضية تحتاج إلى جلاء وبحث.

إنّ تتبع مواقف ابن هشام من الجوهريّ، تبرز لنا ألواناً من أساليب العلماء، وتقويم الآراء بمتابعتها حيناً، ومخالفتها حيناً آخر، والتوقف فيها أحياناً دون قطع.

هذه هي أهمّ الأمور الّتي دفعتني إلى سبر أغوار هذا الموضوع، راجياً أنْ يكون في هذا فائدة للبحث اللّغويّ عامة، والنّحْو خاصة.

المبحث الأوّل: (وصل "ال" بالفعل)

يذهب معظم النّحاة إلى أنّ إدخال"ال" الموصولة على الفعل المضارع مخصوص بالضرورة الشعريّة، بل عَدَّه بعضهم من أقبح الضرورات[4]، وذلّك لشذوذه في القياس والاستعمال، وقيل: إنّ النّحاة مجمعون على خطأ هذا الاستعمال، يقول الجرجانيّ:"استعمال نحو هذا خطأ بإجماع"[5]،و حكى ابن الأنباريّ إجماعهم على أنّه خطأ لا يقع إلا في الضرورة، ولهذا لم يعقد له مسألة في كتابه المشهور بمسائل الخلاف، وإنّما ذكره عرضاً، فقال وهو يردّ على الكوفيين:" أجمعنا على أنّ استعمال مثل هذا خطأ، لشذوذه قياساً واستعمالاً...،وإنّما جاء هذا لضرورة الشعر، والضرورة لا يقاس عليها"[6]، وقال أبو حيان:" نصّ الناسُ أنّ هذا مخصوص بالضرورة"[7].

والحقيقة أنّ المتتبع لهذه المسألة في مظانها المختلفة يجد أنّ فيها قولين:

---

[1] – الثعالبيّ: يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر،406/4، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر مطبعة السعادة،1377هـ .

[2] – السيوطي: المزهر في علوم اللّغة،98/1،تح:محمد أحمد جاد المولى وزميله،مطبعة البابي الحلبيّ .

[3] – ابن الطيب الفاسيّ: إضاءة الراموس،38/2، تح: عبد السلام الفاسيّ، والتهاميّ الهاشميّ، 1403هـ .

[4] – يُنظرأبو سعيد السيرافيّ: ضرورة الشعر،ص165، تح: رمضان عبد التواب، دار النهضة العربيّة بيروت، 1405هـ.

[5] – ينظر الجرجانيّ، المقتصد في شرح الإيضاح،72/1، تح:د.كاظم بحر المرجان، العراق،1982م .

[6] – يُنظر ابن الأنباريّ: الإنصاف في مسائل الخلاف،ص152،تح:محمد محيي الدين، مطبعة السعادة ، مصر،1380هـ .

[7] – يُنظر أبو حيان: منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك،30/1، تح: سدني قليزر،1947م .

أحدهما: ما ذهب إليه جمهور البصريين، ومن وافقهم من الكوفيين، من أنّ ذلّك مخصوص بالشعر،ولا يجوز في سعة الكلام[8].

والآخر : ما ذهب إليه الأخفش،وبعض الكوفيين، من أنّه جائز في اختيار الكلام وسعته[9]، إذ نقل الجوهريّ عن الأخفش، "أنّه قال في قول ذي الخرق الطهويّ:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً إلى ربّنا صوتُ الحمار اليجدَّعُ

أراد الّذي يُجدَّعُ، كما تقول: هو اليضربُك، تريد الّذي يضربُك"[10].

وقيل: إنّ هذا الاستعمال لغة لبعض العرب، قال أبو منصور الأزهريّ نقلاً عن الأنباريّ: "العرب تدخل الألف واللام على الفعل المستقبل على جهة الاختصاص والحكاية، وأنشد للفرزدق:

ما أنت بالحكم التُرضى حكومتُه ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

قال: وأنشد الفراء في مثله:

أخِفْنَ أطناني إنْ سكتُّ وإنّني لفي شُغُلٍ عن ذحلها اليُتَتَّبعُ[11]

ابن هانئ عن أبي زيد، يقال: هذا اليَضْرِبُك، يريد الّذي يضرِبُك، وهذا الْوَضَعَ الشّعْرَ، وأنشد المفضل: يقول الخنا... .... الحمار اليجدَّعُ، يريد الّذي يجدّعُ"[12].

هذا عين ما نقله الجوهريّ عن الأخفش، واختار ابن مالك هذا المذهب، فقال:" وعندي أنّ مثل هذا غير مخصوص بالضرورة، لتمكن قائل الأوّل أنْ يقول:(ما أنت بالحكم المرضي حكومته)، ولتمكن قائل الثاني من أنْ يقول:(إلى ربّنا صوت الحمار يجدّعُ)...، فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته، ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار"[13]، وقال أيضاً:" وليس هذا بفعل الضرورة، بل فعل مختار...، وإلى هذا أشرت بقولي: ... وَمَنْ رأى اطّراد مثل ذا فما وَهَنْ، أي: فما ضعف رأيه، وقد نبّه سيبويه– رحمه الله– على أنّ ما ورد في الشّعر من المستندرات، لا يُعدّ اضطراراً، إلاّ إذا لم يكن للشاعر في إقامة الوزن وإصلاح القافية عنه مندوحة"[14]، واستظهر ابن هشام من حكاية الجوهريّ عن الأخفش، أنّه يُجيز مثل هذا في الكلام، فقال:" في الصّحاح أنّ الأخفش قال في قوله:(اليجدَّعُ)، يُريد الّذي يجدّع، كما تقول: هو اليضرِبُكَ، تريد الّذي يضرِبُك، انتهى. وظاهره أنّ الأخفش يُجيزه في الكلام كما قال الناظم، وفي ذلّك ردّ على مَنْ قال: إنّ الناظم استأثر بهذا المذهب"[15]،وقد نسب هذا المذهب إليهما، إذ قال:" والجميع خاص بالشّعر، خلافاً للأخفش وابن مالك في الأخير"[16]، ويقصد بالأخير هنا إدخال (ال) على المضارع.

فممّا تقدم يتبين لنا شيئان:

---

[8] – المصادر السابقة، وابن عصفور: ضرائر الشعر، ص288،تح:السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس بيروت،1980م. وأبو زيد الأنصاريّ: النوادر في اللّغة،278، تح: د. عبد القادر أحمد، دار الشرق بيروت،1401هـ .

[9] – يُنظر أبو حيان: ارتشاف الضرب،531/1،و268/3،تح: د. مصطفى النماس.

[10] – يُنظر الجوهريّ: الصحاح،1194/3، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت 1319هـ.

[11] – الأزهريّ: تهذيب اللّغة،285/2،تح: مجموعة من الأساتذة، الدار المصريّة، 1384هـ .

[12] – السابق: 462/15،وما بعدها، و119/13.

[13] – ابن مالك:شرح التسهيل،202/1،تح:د.عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون،مصر، المطبعة الأوّلى،1990م .

[14] – ابن مالك: شرح الكافية،300/1، تح:د. عبد المنعم هريدي، جامعة أمّ القرى، ط1,1402هـ .

[15] – يُنظر ابن هشام: تخليص الشواهد، وتلخيص الفوائد،ص155،تح: عباس الصالحي،ط1، الدار العربي، بيروت،1990م .

[16] – يُنظر ابن هشام: مغني اللّبيب،21/2،تح: مازن مبارك، ومحمد علي أحمد،ط1، دار الفكر، دمشق، 1384هـ.

أوّلاً: أنّ ادعاء الإجماع على إدخال (ال) على الفعل المضارع مختص بالضرورة، ليس بصحيح، إذ رأينا أنّ بعضهم يُجيزه في سعة الكلام، بل نقل الأزهريّ أنّه لغة بعض العرب، وقال ابن جني:" حكى الفراء أنّ رجلاً أقبل، فقال: ما هو ذا،فقال: نعمْ الها هو ذا، فأدخل اللام على الجملة المركبة من المبتدأ والخبر، تشبيهاً لها بالجملة المركبة من الفعل والفاعل"[17] .

ثانياً: إنّ نسبة هذا المذهب المجوّز إلى ابن مالك فقط، ليست صحيحة، فهو مسبوق إليه، ولكن ابن هشام لم يُصرح بمن قرر أنّ ابن مالك انفرد بتجويز دخول (ال) على المضارع، ولم يخصه بالضرورة، وقد صرح بهذا أبو حيان في بعض كتبه، فقال:" نصّ الناسُ أنّ هذا مخصوص بالضرورة، ونصّ هو في غير هذه الأرجوزة، أنّ ذلك يجوز اختياراً، ولا يُحفظ، مثل(اليضرب زيداً) في النثر، إنّما جاء في الشّعر في أبياتٍ، فلا ينبغي أنْ يجعل ذلك قاعدة يُبنى عليها"[18]، وصرّح بأنّ ابن مالك مسبوق في هذا الرأي، فقال:" وجاز في الشّعر وصلها بالمضارع، فخصّه أصحابنا بضرورة الشّعر، وأجازه بعض الكوفيين في الاختيار، وتبعه ابن مالك"[19]، ويُفهم من إطلاق ابن عقيل حينما قال:" ولا يختص هذا عنده بالشّعر، وخالف في ذلك النّحْويين.."[20]، وقوله كذلك:" وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشّعر، وزعم المصنف أنّه لا يختص به، بل قد يجوز في الاختبار"[21]،أنّه يرى تفرد ابن مالك دون النّحاة بهذا الرأي، فلعله هو المقصود بكلام ابن هشام.

النّحاة في معالجتهم لهذه المسألة لم يذكروا وصلها إلا بالمضارع، وسكتوا عن وصلها بالماضي، مع أنّه قد ورد فيما رواه أبو زيد:"هذا الوَضَعَ الشّعرَ، يريد الّذي وَضَعَ الشّعرّ"[22]،ووروده على هذه الحال في النثر أدعى إلى أنْ تبحث ويقرر حكمها قبولاً أو رفضاً، جوازاً أو شذوذاً، ولو اطلع الشيخ الخضريّ على هذا النصّ، ما قال: يمتنع وصلها بالماضي استقلالاً[23]، أمّا ما ذهب إليه ابن مالك– تبعاً للأخفش وبعض الكوفيين، من جواز دخول(ال) على المضارع في الاختيار فمذهب يرفضه جمهور النّحاة، فالمتقدمون منهم مَنْ عدّوا ذلك ضرورة، لأنّ الوارد منه قليل شاذ في القياس والاستعمال[24]، أمّا المتأخرون، ومنهم ابن هشام، فقد أبطلوا مذهب ابن مالك بحجة أنّ اختياره هذا مبنيّ على مفهومه للضرورة الشّعريّة، وهي عنده(مالا يمكن للشّاعر العدول عنه)، أمّا إنْ أمكنه ذلك فلا ضرورة، فتعقبه ابن هشام فقال:" وإذا فُتح هذا الباب لم يبقَ في الوجود ضرورة، وإنّما الضرورة: عبارة عما أتى في الشّعر على خلاف ما عليه النثر، سواء كان للشّاعر عنه مندوحة أم لا"[25]، كما ردّ على قول ابن مالك السابق–(فإن لم يفعلوا ذلّك مع استطاعته ففي ذلّك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار)– "بقول سيبويه: (وليس شيء ممّا يضطرون إليه إلاّ وهم

---

[17] –يُنظر ابن جني: سر صناعة الإعراب،368/1،تح:د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، 1983م .

[18] – يُنظر أبو حيان: منهج السالك،30/1.

[19] – = = = : الارتشاف،531/1.

[20] – ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد،150/1،تح: محمد كامل بركات،جامعة أمّ القرى،1400هـ .

[21] – ابن عقيل: شرح ألفيّة ابن مالك،78/1، تح: محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت،1964م .

[22] – يُنظر الأزهريّ: تهذيب اللّغة،285/2.

[23] – ينظر حاشيّة الخضريّ على ابن عقيل،78/1.

[24] – = سيبويه: الكتاب،26/1، تح: عبد السلام هارون، وابن السرج: الأصول،57/1،تح: عبدالحسين الفتلي، النجف1973م. وأبو علي الفارسيّ:المسائل العسكريات،ص76،تح:محمد الشاطر المدني،والمقتصد،72/1،والارتشاف531/1.

[25] – ينظر ابن هشام: تخليص الشواهد،82.

يحاولون به وجهاً)[26]، فلا تنافي بين كون الشيء ضرورة وكونه ذا وجه يسوغه، بل لا تكون الضرورة إلا كذلّك بشهادة إمام النّحْو"[27]، وقيل: إنّ مفهوم ابن مالك للضرورة هو الظاهر من كلام سيبويه[28]، يقول ابن عصفور: "اختلف النّحْويون في الضرائر الجائزة في الشّعر، فمنهم من جعل الضرورة أنْ يجوز للشّاعر ما لايجوز في الكلام بشرط أنْ يضطر إلى ذلك ولا يجد منه بدّاً...، وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه، وقد صرّح به في أوّل باب من أبواب الاشتغال[29]،... ومنهم من لم يشترط في الضرورة أنْ يضطر الشّاعر إلى ذلك في شعره، بل جوّزوا له في الشّعر ما لم يجز له في الكلام، لكون الشّعر موضعاً قد ألفت فيه الضرائر، وإلى هذا ذهب ابن جني[30] ومن أخذ بمذهبه... ومنهم من ذهب إلى أنّ الشّاعر يجوز له في كلامه وشعره، مالا يجوز لغير الشّاعر في كلامه، لأنّ لسانه قد اعتاد الضرائر، فيجوز له مالا يجوز لغيره لذلّك، وهو مذهب الأخفش، فكثير ما يقول:جاء هذا على لغة الشّعر...، والصحيح ما بدأنا به، فإنْ جاء في خلاف موضع الاضطرار، فلا يقاس عليه، لشذوذه وقلته، وإنْ جاء في مواضع الاضطرار فإنّه ينقسم إلى مقيس، وغير مقيس.."[31].

ومراد ابن عصفور بقوله:(فإنْ جاء في خلاف مواضع الاضطرار) النثر، يعني أنّ هذه الضرورة لا تجوز في النثر، لشذوذها، ومراده في قوله:(وإنْ جاء في مواضع الاضطرار) الشّعر، أي ما كان في الشّعر ضرورة لا يجوز في النثر، وما كثر في الشّعر يجوز للشّاعر بعد عصور الاحتجاج أنْ يقيس عليه، وما قلّ فلا يجوز له أنْ يَُقيس عليه، وهذا بينه مفرقاً على المسائل، ولم يضع له ضابطاً عاماً، ففي الصورة التي أوردها للضرورة كان ينبه في كلّ صورة على المقيس، وغير المقيس، وقد عدّ من غير المقيس وضع الفعل موضع الوصف صلة لـ(ال) وعدّ هذا ضرباً من البدل غير المقيس.

أقول: لا يعوّل في رأي سيبويه في الضرورة على ما يُفهم من كلامه عرضاً في الاشتغال وغيره، وإنّما يعول في ذلك على ما قرره في باب(ما يحتمل الشّعر)؛ حيث خصه لهذه المسألة، ونجد من شواهده في ذلّك قول الأعشى:

ومالَهُ من مجدٍ تليدٍ ومالَهُ من الريح حظّ لا الجنوبُ ولا الصَّبا[32]

ومن الممكن أن يُقال في الشّطر الأوّل: وليس له مجد تليد ولا له، وبذلك تنتفي الضرورة، ومعنى هذا أنّ الضرورة لا تختص بما ليس للشّاعر عنه مندوحة، وهو رأي الجمهور، ولو كان هذا مراد سيبويه لصرح به في هذا الباب دون سواه، أمّا ما احتج به ابن عصفور فلا يخدم غرضه، بل هو شاهد عليه، لأنّ مثل: (كلُّه لم أصنع)[33]، بالنصب دون الرفع لايدخل في الضرورة بالمعنى الّذي أراده، إذْ من الممكن أنْ يقول(كلَّه) بالنصب، وهذا نصّ عليه سيبويه نفسه، فقال:" لأنّ النصب لا يكسر البيت، ولا يخل به ترك إظهار الهاء"[34].

---

[26] – ينظر سيبويه: الكتاب،32/1.

[27] – = ابن هشام، تخليص الشواهد،155.

[28] – ينظر محمود الألوسيّ: الضرائر وما يسوّغ للشّاعر دون الناثر،ص6، المطبعة السلفيّة بمصر 1341هـ.

[29] – ينظر سيبويه: الكتاب85/1،(لم أتبين مقصده، فلعله يقصد بيت أبي النجم).

[30] – ينظر ابن جني: الخصائص،406/2.

[31] –ينظر ابن عصفور: شرح جمل الزجاجيّ،549/2–602،تح: صاحب أبو جناح، العراق،1980.

[32] – ينظر سيبويه: الكتاب،30/1.

[33] – ينظر السابق،85/1،ولعل ابن عصفور قصد بيت أبي النجم الآتي(قد أصبحت أمّ الخيار تدعي * عليّ ذنباً كلُّه لم أصنع)

[34] – السابق، نفسه.

والّذي أراه أنّ ما جاء في لغة قليلة أو جاء في الشّعر خاصة يجوز القياس عليه حين تدعو الحاجة، فلا نقول بالمنع مطلقاً، كما يقول الجمهور، ولا بالقياس مطلقاً كما يقول: ابن جنيّ[35] وشيخه الفارسيّ، في أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ولا بما يذهب إليه ابن مالك ومن وافقه في أنّ الضرورة مقصورة على ما ليس للشّاعر عنه مندوحة، وإنّما نقول: يجوز القياس على ما جاء في الشّعر مطلقاً أو في لغة من لغات العرب عند الحاجة إليه، أمّا إذا لم توجد حاجة، فلا يقاس إلاّ على الكثير الغالب، ولا يجوز في النثر كلّ ما يجوز في الشّعر، على أنْ تقدر الحاجة بقدرها.

المبحث الثاني: (عل) والإضافة:

عَلُ: ظرف مكان بمعنى(فوق)، ذكر الجوهريّ أنّ العربَ استعملت هذه اللّفظة ونطقتها بغير لغة، فقال:" وعُلْوُ الدّارِ عِلْوُها، نقيض سُفْلِها، ويقال: أتيته من عَلِ الدّارِ، بكسر اللام،أي من عالٍ...، وأتيته من(عَلا)...، وأتيته من (عَلُ) بضم اللام...، وأتيته من (عالٍ)...، وأتيته من (مُعالٍ) بضم الميم...، وأمّا قول أعشى باهلة:

إنّي أتتني لسانٌ لا أُسرُّ بها من عَلْوِ لا عجبٌ منها ولا سَخَرُ

فيروى بضم الواو وفتحها وكسرها، أي:أتاني خبر من أعلى نجدٍ"[36].

اتفق العلماء على أنَّ لامها محذوفة اعتباطاً، كما حذفت من يدٍ، ودمٍ، لا لعلة تصريفية، كحذف لام قاضٍ وغازٍ، ولهذا عُدّت لغة مستقلة من بين أخواتها[37]، ثمّ اختلفوا في نوع الحرف المحذوف، فأبو عليّ يرى أنّ اللام المحذوفة واوٌ ثمّ حذفت كما حذف لام(غد) لا كما يحذف من عمٍ وشجٍ لالتقاء الساكنين[38] والرضيّ يرى أنّها ياء، قال:" فإذا بنيت(عَلُ) على الضم وجب حذف اللام(أي: الياء) نسياً منسياً، إذْ لو قلت(عليُ) لاستثقلت الضمة على الياء، ولو حذفتها، وقلت: (من عَلْ) لم يتبين كونها مبنية على الضم كأخواتها"[39].

وما ذهب إليه الرضي من أنّ اللام المحذوفة في(عَلُ) ياء، غير صحيح، فليس في الأصول الاشتقاقيّة مع العين واللام من حرف علة إلا الواو، وقول ابن فارس" العين واللام والحرف المعتل ياءً كان، أو واواً، أو ألفاً أصل واحد يدلّ على السّمو والارتفاع، لا يشذ عنه شيء"[40]، لا يُقبل على إطلاقه، فمعلوم أنّ الألف لا تكون أصلاً، وما يصدق على الألف يصدق على الياء، ومراده الياء في حرف الجرّ(على) وهذه لا تثبت أنّ المحذوف في(عل) ياء، ولا وجه لمن جعل اللام ياء إلاّ أنْ يكون أراد الياء المنقلبة عن الواو.

يرى النّحاة أنّ(عَلُ) إذا أضيفت إلى المعرفة، وقطعت عن الإضافة، وكان المضاف إليه منوناً، كانت معرفة، أمّا إنْ قُطع النظر عن المضاف إليه، ولم يُلاحظ في الذهن كانت نكرة[41]، أي إذا أردنا بها علوّاً معيناً، كقولك: أخذت

---

[35] – ينظر ابن جني، الخصائص،357/1.

[36] – الجوهريّ، الصحاح،2435/6،(علا).

[37] – البغداديّ، شرح أبيات مغني اللّبيب،362/3. تح: عبد العزيز رباح، وأحمد الدقاق، دار المأمون،دمشق،1398هـ.

[38] – المرجع نفسه،354/3.

[39] – ينظر ابن مالك، شرح الكافية،102/2 .

[40] – ينظر ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة،112/4، تح: عبد السّلام هارون، مصر، مطبعة الحلبي،1389هـ.

[41] – ابن يعيش، شرح المفصل،90/4، عالم الكتب بيروت.

الشيء الفلانيّ من أسفل الدّار، والشيء الفلانيّ من عَلُ، أي: من فوق الدار، كانت معرفة، أما إذا أريد بها علو مجهول، نحو:نزلت من علٍ، أي: من مكان عالٍ، لا من فوق شيء معيّن؛ فهي نكرة"[42].

يذهب النّحاة إلى أنّ لـ(عَلُ) حالتين تبعاً لتعريفها وتنكيرها، حالة بناء على الضم، وحالة إعراب، ثمّ يجري الإعراب والبناء على عينها الّتي هي(لام)[43]، فإنْ أضيفت إلى معرفة وقُطعت عن الإضافة، وكان المضاف إليه منوناً كانت معرفة مبنيّة على الضم، لأنّها تنزلت منزلة بعض الاسم، إذْ كان إنّما يتم تعريفه بما بعده،مما أضيف إليه...، أمّا إنْ قُطع النظر عن المضاف إليه وكان نسياً منسياً فتكون معربة نكرة، وذلّك نحو: نزلت مِنْ عَلٍ، تريد: من مكان عالٍ، لا من فوق شيء معيّن، وكذلّك لو أضفت إلى نكرة، وقطعت عن الإضافة كانت معربة أيضاً، لأنّها نكرة كما كانت، فمعناها مع قطع الإضافة كمعناها مضافة، فإذا قلت: جئت مِن عَلٍ، بالخفض جعلتها نكرة كأنك قلت: جئت مِن فوق، ويحتمل_ عند ابن يعيش _ أنْ تكون الكسرة إعراباً، وهي محذوفة اللام، ويحتمل أنْ تكون الكسرة فيها بناء، وكسرة الإعراب محذوفة لثقلها على الياء الّتي هي لام مبدلة من الواو، والياء حذفت لسكون التنوين بعدها على حدّ قاضٍ، وإذا قلت: مِن عَلُ بالضم فهي معرفة محذوفة اللام، والضم فيها كـ(قبلُ، وبعدُ)"[44] .

اختلف النّحاة في جواز إضافة(عَلُ) لفظاً، فالجوهريّ قد صّرح بجواز ذلّك حين قال:(أتيته مِن علِ الدّارِ، بكسر اللام، أي: مِن عالٍ)، ثمّ وافقه بعض النّحْويين، مثل ابن يعيش، وابن مالك، وتصدّى ابن هشام للجوهريّ ومن ذهب مذهبه، فأنكر جواز إضافتها، واتهم الجميع بالوهم تارة وبالسهو تارة أخرى[45]، قال:" وأمّا (عَلُ) فإنّها توافق(فوق) في معناها، وفي بنائها على الضم إذا كانت معرفة...، وفي إعرابها إذا كانت نكرة...، وتخالفها في أمرين:

أنّها لا تُستعمل إلا مجرورة بـ(مِنْ) دائماً، وأنّها لا تُستعمل مضافة، كذا قال جماعة منهم ابن أبي الربيع، وهو الحقّ، وظاهر ذكر ابن مالك لها في عداد هذه الألفاظ أنّه يجوز إضافتها، وقد صرّح الجوهريّ بذلّك، فقال: أتيته مِنْ عَلِ الدّارِ، بكسر اللام، أي: من عالٍ، ومقتضى قوله، أي:[ابن مالك في الألفيّة]:

(وأعربوا نصباً إذا ما نُكرا * قبلاً وما مِنْ بعده قدْ ذُكرا)، أنّه يجوز نصبها على الظّرفيّة أو غيرها، وما أظن شيئاً من الأمرين موجوداً"[46]، وكان ابن يعيش يرى أنّ(عَلُ):" وإنْ اختلفت ألفاظها فالمراد بها معنى واحد، وهو(فوق)، وفوق من الأسماء الّتي لا تنفك من الإضافة، لأنّه إنّما يكون فوقاً بالنسبة إلى ما يُضاف إليه كما كانت(قبلُ، وبعدُ) كذلك، فوجب أن يكون (عَلُ) وسائر لغاتها مضافة إلى ما بعدها"[47]، وممّن صرّح بإضافة(عَلُ) إلى الظاهر ابن منظور، فقال:" وقيل: رَمَى به من عَلِ الجبلِ، أي: من فوقه"[48].

وبعد، فليس لمن أجاز الإضافة إلا القياس، وما نقله الجوهريّ في قوله:(ويقال: أتيته من علِ الدّارِ)، بكسر اللام لا يُطمأن إلى أنّه من كلام العرب الّذي يُحتج به، والتوجيهات المختلفة للشاهد المتقدم على كثرتها تسقط الاستدلال به، ولا مانع من الاعتداد بمذهب المجيزين، وإنْ كان مبناه القياس، وفي هذا تيسير للّغة، وتسويغ لتركيب قد يحتاج إليه خاصة في الكتابة العلميّة .

---

[42] – ينظر ابن هشام، شرح شذور الذهب،106، وينظر خالد الأزهريّ،شرح التصريح مع الحاشية،54/2، مطبعة البابي الحلبيّ.

[43] – يُنظر المصدران السابقان.

[44] – ينظر ابن يعيش، شرح المفصل،90/4، بتصرف .

[45] – ينظر ابن هشام، مغني اللّبيب،205، وشرح شذور الذهب،107.

[46] – ينظر ابن هشام، أوضح المسالك،219/2–222، والتصريح54/2، ويقصد بالأمرين إضافتهما وانتصابهما على الظرفية أوغيرها.

[47] – ينظر ابن يعيش، شرح المفصل،90/4.

[48] –ابن منظور: لسان العرب، (علا)، دار صادر بيروت،1388هـ.

المبحث الثالث: (عود الضمير مذكراً على المؤنث المجازي):

يقول الجوهريّ في قول الشاعر:" [فلا مُزنةٌ ودقت ودقها ** ولا أرضَ أبقل إبقالها]، لم يقلْ: أبقلت؛ لأنّ تأنيث الأرض ليس بتأنيث حقيقي"[49]، وقال في قوله تعالى:{إنّ رحمة اللهِ قريبٌ مِنَ المُحْسنينَ}[50]،" ولم يقل:قريبة؛ لأنّه أراد بالرحمة الإحسان، ولأنّ ما لايكون تأنيثه حقيقياً جاز تذكيره"[51]، وهذا يُفهم على وجهين:

أحدهما: أنّه تعليل وتفسير لما ورد على هذا الوجه من الشواهد.

الآخر: أنْ يكون مذهباً له فيما يجوز في الكلام شعراً ونثراً، وهو مذهب لبعض المتقدمين، كابن كيسان والزجاج وغيرهما، يقول ابن كيسان:" ويجوز ترك(التاء) في النثر، يقال: الشمس طلع، كما يقال: طلع الشمس، لأنّ التأنيث مجازي، ولا فرق بين المضمر والظاهر، واستدلّ على ذلك بأنّ الشّاعر كان يمكنه أنْ يقول:(أبقلت إبقالها) بالنقل، فلما عدل على أنّه مختار لا مضطر،...، ويؤيده...أنّ الأعلم حكى في شرح أبيات سيبويه أنّه رُوي (أبقلت إبقالها) بتخفيف الهمزة، قال ولا ضرورة فيه على هذا"[52]، وقال الزّجاج في إعراب آية الأعراف:" إنّما قيل(قريب)، لأنّ الرحمة والغفران في معنى واحد، وكذلّك كلّ تأنيث ليس بحقيقيّ"[53]، وقال في قوله تعالى:{ لعلَّ الساعةَ قريبٌ}[54]،:" إنّما جاز قريب، لأنّ تأنيث (الساعة) غير حقيقيّ"[55].

ومنع جمهور النّحاة جواز تذكّير الفعل في مثل هذه الحالة، وأوجبوا فيه التأنيث، وذلّك" لخفاء الضمير المتصل مرفوعاً، وكونه كجزء المسند، بخلاف الظاهر والمنفصل"[56]، وقصروا التذكير فيه على الضرورة الشعريّة"[57]، قال أبو حيان عن آية الأعراف:"وقيل لأنّ تأنيث الرحمة غير حقيقيّ، قاله الجوهريّ، وهذا ليس بجيد إلا مع تقديم الفعل، أمّا إذا تأخر فلا يجوز إلا التأنيث، تقول: الشمس طالعة، ولا يجوز طالع إلا في ضرورة الشّعر، بخلاف التقديم؛ فيجوز أطالعةٌ الشمس؟ وأطالع الشمس؟ كما يجوز طلعت الشمس، وطلع الشمس"[58]، ثمّ تابعه ابن هشام ونعت الجوهريّ بالوهم، فقال في مبحث(الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة):" الخامس: تذكير المؤنث...، ويحتمل أنْ يكون منه{إنَّ رحمةَ اللهِ قريبٌ مِنَ المُحْسنين}،و{لَعلَّ السَّاعةَ قريبٌ} فذكر الوصف حيث لا إضافة،...، وأمّا قول الجوهريّ(إنّ التذكير لكون التأنيث مجازيّا) فوهم؛ لوجوب التأنيث في نحو: الشمس طالعة، والموعظة نافعة، وإنّما يفترق حكم المجازيّ والحقيقيّ الظاهرين لا المضمرين"[59].

---

[49] –ينظر الجوهريّ، الصحاح،1637/4،(بقل).

[50] – سورة الأعراف،56.

[51] – ينظر الجوهريّ، الصحاح،198/1،(قرب).

[52] – ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح،278/1.

[53] – ينظر الزجاج، معاني القرآن وإعرابه،380/2، تح:د. عبد الجليل شلبي، صيدا ، بيروت، 1972.

[54] – سورة الشورى، 17.

[55] – ينظر الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه،300/2.

[56]– الرضي، شرح الكافية، 342/3.

[57] – ينظر سيبويه، الكتاب،46/2، والسيرافي، ضرورة الشعر،210، وابن عصفور، ضرائر الشعر،275.

[58] – ينظر أبو حيان،البحر المحيط (تفسير)،71/4–72، دار الفكر، بيروت، 1398.

[59] – ينظر ابن هشام مغنيّ اللّبيب، 665– 666.

وما ذكره هذان العالمان هو مذهب سيبويه والجمهور، يقول سيبويه:" وقد يجوز في الشّعر(موعظة جاءنا) كأنّه اكتفى بذكر الموعظة عن التاء،وقال الشّاعر، [وهو] الأعشى: فإما تَري لِمّتي بُدّلت * فإنّ الحوادث أودى بها، وقال الآخر، وهو عامر بن جوين الطائي: فلا مُزنة ودقت ودقها * ولا أرض أبقل إبقالها"[60]، فهذه الشواهد محمولة على الضرورة عند سيبويه وأتباعه، لأنّ الفعل إذا أسند إلى مضمر مؤنث حقيقيّاً كان أم مجازيّاً، وجب عندهم إلحاق التاء بالفعل، وذلّك لأنّ الراجع ينبغي أنْ يكون على حسب ما يرجع إليه، لئلا يتوهم أنّ الفعل مسند على شيء من سببه، فينتظر ذلّك الفاعل، فلذلّك لزم إلحاق العلامة لقطع هذا التوهم"[61]،ورُدّ عليهم بأنّ هذه العلة ليست بمطردة" قال الشّهاب: قد يرد على العلة أنّ مع(التاء) يتوهم أنّ له فاعلاً مؤنثاً منتظراً، إذ لو قيل: (هند قامت) احتمل المعنى قامت أمُّها مثلاً، فيمكن أنْ تجعل العلة دفع التوهم في الجملة بأنْ يكون الوجوب لوجود اللبس في بعض المواضع، والباقي طرداً للباب"[62].

وبعد فإنْ كان ما ذهب إليه الجوهريّ مذهباً له؛ فإنّه مسبوق إليه، وبالتالي فإنّ اعتراض أبي حيان وابن هشام غير متوجه إليه أصالة، فقد رأينا ابن كيسان، والزّجاج قد ذهبا إلى ما ذهب إليه الجوهريّ، وهما متقدمان عليه، وهو مذهب مؤيد بالسماع نثراً وشعراً، ولا كلام أعلى من القرآن الكريم، بل ذكر الأخفش أنّ من العرب من يذكّر المؤنث،وقال ابن عصفور: "تذكّير المؤنث أحسن من تأنيث المذكّر، لأنّ التذكير أصل التأنيث"[63]، فهلْ يجوز لابن هشام بعد هذا أنْ ينعت الجوهريّ بالوهم؟

لا أرى ذلّك، وإنْ كنت أميل إلى ما ذهب إليه الجمهور، أرى فيه من الخير الاقتصار عليه، لأنّنا نحتاج– ولاسيما في هذا العصر– إلى ما يضبط لغتنا ويقننها حتى يسهل حفظها على الناشئة، وإنْ كان تذكير الفعل مع ضمير المؤنث المجازيّ فيه شيئان يؤنسان؛ ففيه واحد يوحش منه، على حسب تعبير ابن جنيّ، قال:" أمّا المؤنسان فأحدهما أنّه تأنيث لفظيّ لا حقيقيّ، والآخر أنّه لا علامة تأنيث في لفظه[يقصد * ولا أرض أبقل إبقالها*].

وأمّا الموحش؛ فهو أنّ الفاعل مضمر، وإذا أضمر الفاعل في فعله وكان الفاعل مؤنثاً لم يحسن تذكير فعله حُسْنَه إذا كان مظهراً، وذلّك أنّ قولك: قام هند أعذر من قولك: هند قام، من قبل أنّ الفعل منصبغ بالفاعل المضمر فيه أشد من انصباغه به إذا كان مظهراً بعده، فقام هند– على صبغه– أقرب مأخذاً من هند قام لما ذكرناه؛ وذلك أنّك إذا قلت: قام فإلى أنْ تقول: هند، فاللّفظ الأوّل مقبول غير ممجوج؛ لأنّ الفعل أصل وضعه على التذكير، فإذا قلت هند قام؛ فالتذكير الآتي من بعدُ مخالف للتأنيث السابق فيما قبلُ، فالنفس تعافه لأوّل استماعه، إلى أنْ يأتي التأنيث فيما بعد، وقد سبق تذكير الفعل على لفظ غير مأبيّ ولا مرذول، وردُّ الغائب ليس كاستئناف الحاضر، فلذلك فرق"[64].

المبحث الرابع: (أو _ بعد همزة التسويّة):

[60] – ينظر سيبويه، الكتاب، 45/2– 46.

[61] – ابن يعيش، شرح المفصل،94/5.

[62] – ينظر حاشية العلمي، على التصريح،278/1.

[63] – ينظر ابن عصفور، ضرائر الشّعر،279.

[64] – ينظر ابن جنيّ، المحتسب،112/2. تح: علي النجديّ ناصف وزميله، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة،1386.

روى الجوهريّ استعمال(أو) بعد همزة التسويّة، فقال:" يقال: سواء عليّ أقمت أو قعدت"[65]، وهذا الاستعمال لا يجيزه جمهور النّحاة[66]، لأنّ (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء، فلا تنسلخ عن الأحد كأم، فلما كانت التسوية تقتضي شيئين فصاعداً منعوا أنْ يقال: سواء كان كذا أو كذا، قال الرضي:" وقال أبو علي: لا يجوز (أو) بعد سواء، فلا تقول: سواء عليّ قمت أو قعدت، قال: لأنّه يكون المعنى سواء عليّ أحدهما، ولا يجوز ذلك، ويردّ عليه أنّ معنى (أم)– أيضاً– أحد الشيئين أو الأشياء، فيكون معنى:(سواء عليّ أقمت أم قعدت) سواء عليّ أيّهما فعلت، أي: الّذي فعلت من الأمرين، لتجرد(أي) عن معنى الاستفهام، وهذا– أيضاً– ظاهر الفساد، وإنّما لزمه ذلك في (أو) وفي(أم) لأنّه جعل(سواء) خبراً مقدماً ما بعده مبتدأ، والوجه كما ذكرنا أنْ يكون(سواء) خبر مبتدأ محذوف ساد مسدّ جواب الشّرط[أي: الأمران سواء عليّ]...، وقد ذكرنا أنّ كلّ موضع يجوز فيه(أم)، وبالعكس"[67].

وقال ابن هشام:" إذا عطفت بعد الهمزة بـ(أو) فإنْ كانت همزة التسويّة لم يجز قياساً، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأنْ يقولوا: سواء كان كذا أو كذا، وهو نظير قولهم: يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا، والصواب العطف في الأوّل بـ(أم) وفي الثاني بالواو، وفي الصحاح(تقول: سواء عليّ قمت أو قعدت) انتهى، ولم يذكر غير ذلّك، وهو سهو... وفي كامل الهذلي أنّ ابن محيصن قرأ عن طريق الزعفراني{ سواءٌ عَلَيْهم أأنْذَرتَهُمْ أولم تُنْذِرْهُم}[68]، وهذا من الشذوذ بمكان"[69]، وقيل: إنّ امتناع مجيء (أو) في هذا الاستعمال مرهون بوجود الهمزة، أما مع حذفها فلا يمتنع، نُقل عن السيرافي أنه قال:" سواء عليّ أقمت أم قعدت، وإذا كان بعد(سواء) فعلان بغير استفهام جاز عطف أحدهما على الآخر بـ(أو) كقولك: سواء عليّ قمت أو قعدت"[70]، ونقل عنه الدماميني ذلك ثمّ قال:" وهذا نصٌّ صريح يصحح كلام الفقهاء، وأمّا التنافي المذكّور فيُتخلَّصُ منه بما اختاره الرضي من أنّ(سواء) خبر مبتدأ محذوف، أي: أمران سواء، والهمزة بمعنى(إنْ) الشّرطيّة لدخولها على ما لم يتيقن حذف جوابها للدلالة عليه، وأتى بها لبيان الأمرين، أي: إنْ قمت أو قعدت، فالأمران سواء، فـ(أم) للأحد كـ(أو) أو الجملة غير مسبوكة"[71]، قال الشيخ الخضريّ: " وإذا تأملت ذلك علمت أنّه على إعراب الجمهور لا تصّح(أو) مطلقاً، لمنافاتها التسويّة إلاّ أنْ يدَّعي انسلاخها عن الأحد كـ(أم)، وعلى إعراب الرضيّ تصّح مطلقاً، فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهمزة، إذ المقدّر كالثابت، على أنّ التسويّة– كما قال المنصف– مستفادة من سواء لا الهمزة..."[72].

وأنا أقول: إنّ ما نسبه الدسوقيّ والدماميني إلى السيرافيّ قد نسب إلى سيبويه، والإعراب المنسوب إلى الرضيّ هو مذهب السيرافي[73].

---

[65] – ينظر الجوهريّ، الصّحاح،2389/6 (سوا).

[66] – ينظر سيبويه، الكتاب،169/3– 187، والمبرد، المقتضب ، 286/3، وغيرهما.

[67] –الرضي، شرح الشافيّة،413/4–414 ،تح: مجموعة من العلماء، دار الكتب العلميّة بيروت،1975.

[68] – سورة البقرة،6.

[69] – ينظر ابن هشام، مغني اللبيب،63.

[70] – ينظر البغدادي،خزانة الأدب،169/11،تح:عبد السلام هارون، مطابع الهيئة العامة بمصر 1399هـ. وحاشية الدسوقي على المغني،44/1.

[71] – ينظر حاشية الخضري على ابن عقيل،63/2.

[72] – السابق، نفسه.

[73] – ينظر السيوطي، همع الهوامع،251/5وما بعدها، تح: عبد العال سالم مكرم،ط1، دار البحوث العلميّة بالكويت، 1400هـ .

وذكر الأعلم الشنتمريّ أنّ (أم) و(أو) تتداخلان مجازاً فقال:" اعلم أنّ (أو)، و(أم)، و(الواو) أصول وضعهن مختلفة، ثمّ يقع فيهنّ من المجاز والاتساع ما يتداخلن به، فيستعمل الحرفان منهن في معنى واحد...، وممّا تكون فيه (أم) و(أو) بمعنى واحد، وإنْ كان أصل وضعهما مختلفاً قولهم: أضربت زيداً أو لا..."[74]، وقال أيضاً:" قال سيبويه: فإذا قلت لك أتجلس أم تذهب، فـ(أم) و(أو) فيه سواء[75]، فجعل (أم) و(أو) جميعاً تلي حرف الاستفهام..."[76] .

وواضح من معالجة النّحْويين لهذه المسألة أنّ المجيزين عولوا على القياس، وليس من السماع إلا قراءة ابن محيصن من طريق الزعفراني، ولم يذكرها إلا الهذلي في الكامل، وننبه على أنّه لم ترد شواهد أخرى فيما قدموه، وفيما وقفنا عليه.

وأميل إلى أنّ استعمال(أو) بعد همزة التسوية سائغ مقبول وفقاً لجمهرة من العلماء، ولا داعي لرفض ما رواه الجوهريّ وغيره، فقد ثبت أنّ ابن محيصن قرأ قوله تعالى:{سَواءٌ عَلَيْهِمْ أأَنْذَرْتَهُم أو لَمْ تُنْذِرْهُمْ} بـ(أو) بدل (أم)، ولا يصحُّ وصف هذه القراءة بالشذوذ؛ لأنّ ما يجوز في القرآن الكريم يجوز في غيره من باب أولى، كما نصّ عليه الثقات، وعقب الدسوقيّ على نصّ السيرافي المتقدم، فقال: وهو نصّ صريح يقضي بصحة قول الفقهاء وغيرهم (سواء كان كذا أو كذا)، وبصحة التركيب الواقع في الصحاح، وقراءة ابن محيصن، فجميع ما ذكر لا شذوذ فيه في العربيّة"[77]، وكذا قال العلامة البغداديّ في تعقيبه على نص السيرافي:" وفيه ردّ على أبي علي في منعه، وعلى ابن هشام...، وكلام السيرافي والشارح صريح في جوازه وصحته.."[78] .

وعلى هذا جرى استعمال العلماء على اختلاف فنونهم، وقد أحسن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة إذ أقرّ هذا الاستعمال، فقال:" يجوز استعمال(أم) مع الهمزة وغيرها، وفقاً لما قرره جمهور النّحاة، واستعمال(أو) مع الهمزة

وبغيرها كذلك، على نحو التعبيرات الآتية: (سواء عليّ أحضرت أم غبت، وسواء عليّ حضرت أم غبت، وسواء عليّ أحضرت أو غبت، وسواء عليّ حضرت أو غبت)، والأكثر الفصيح استعمال الهمزة في أسلوب(سواء)"[79].

المبحث الخامس:(أيَا) لنداء القريب والبعيد:

ذكر الجوهريّ أنّ (أيَا) من حروف النداء المشتركة بين نداء القريب والبعيد فقال:" وَ(أيَا) من حروف النداء ينادى بها القريب والبعيد، تقول: أيَا زيدُ أقبل"[80]، فاعترضه ابن هشام نافياً أنْ تكون لنداء القريب، فقال:" وفي (الصحاح) أنّه حرف لنداء القريب والبعيد، وليس كذلك"[81]، ثمّ حذا صاحب القاموس حذوَ ابن هشام، بل قسا في الحكم إذ نسب الجوهريّ إلى الوهم ، فقال:"أيَا: حرف لنداء البعيد لا القريب، ووهم الجوهريّ"[82]، لأنّها عندهما وعند الجمهور" ملازمة

---

[74] – ينظرالأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه،805/2– 806، تح: زهير عبد المحسن سلطان، الكويت،1407هـ.

[75] – ينظر سيبويه، الكتاب،183/3.

[76] – ينظر الهمع، 251/5 وما بعدها.

[77] – ينظر حاشية الدسوقي على مغني اللّبيب، 44/1.

[78] – ينظر البغداديّ، الخزانة، 169/11– 170.

[79]– كتاب في أصول اللّغة(قرارات مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة) أخرجها محمد خلف الله، ومحمد شوقي، 1969م .

[80] – الجوهريّ: الصحاح 2277/6،(أيا).

[81] – ابن هشام، مغني اللبيب،29.

[82] – الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(أيَا)، مطبعة البابي الحلبي بمصر، ط2، 1371هـ.

لنداء البعيد مسافة أو حكماً كالنائم والغافل، ولذلّك كانت على ثلاثة أحرف آخرها ألف تحتمل المدّ ما شئت؛لأنّ مدّ الصّوت بها يتمكن"[83].

وأقول ما قاله البغداديّ:" الجوهريّ فيما قاله تابع لسيبويه في الكتاب، قال في باب (الحروف التي يُنبّه بها المدعو)[84]، فأمّا الاسم غير المندوب فيُنبّه بخمسة أشياء: بيا وأيَا، وهيا، وأي، وبالألف...، إلا أنّ الأربعة غير (الألف) قد يستعملونها إذا أرادوا أنْ يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم الّذي يرون أنّه لا يقبل إلا بالاجتهاد أو النائم المستثقَل، وقد يستعملون هذه الّتي للمدّ في موضع الألف ولا يستعملون الألف في هذه المواضع الّتي يمدون فيها، وقد يجوز لك أنْ تستعمل هذه الخمسة إذا كان صاحبك قريباً منك مُقبلاً عليك توكيداً...، ونقل الأندلسيّ في (شرح المفصّل) عن سيبويه جواز استعمال (أيَا) للقريب، فلا يتوجه المنع على الجوهريّ، انتهى. وقال ابن عصفور في (المقرب): الهمزة لا تكون إلا في نداء القريب، وما عدا ذلك من الحروف يكون في نداء القريب والبعيد"[85]، وذكر ابن مالك أنّهم قد" أجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد على سبيل التوكيد، ومنعوا العكس"[86] لهذا كلّه لا أرى غضاضةً من قبول ما ذكره الإمام الجوهريّ من أنّه قد ينادى بها القريب كما ينادى بها البعيد " قصداً للتوكيد والتنبيه على أنّ الباعث على ندائه أمر مهم، وقد يفعل ذلك؛ لكون المنادى غافلاً أو نائماً أو ضعيف السمع"[87]، فهذه الملابسات تستوجب رفع الصوت وإطالته، فجاز استعمال(أيا)_ الموضوعة أصلاً لنداء البعيد_ لنداء القريب المنزل منزلة البعيد على جهة التوكيد[88]، أمّا البعيد مسافة فلا ينادى بالهمزة مثلاً لعدم التمكن من إطالة الصوت بها.

والواضح من كلام سيبويه أنّ القريب والبعيد لا يخضعان للمسافة المكانيّة، وإنّما يخضع لقصد المتكلم، وهذه الغايات بلاغيّة يراعي فيها المتكلم مقتضى الحال، وفي رأي من ذهب إلى أنّه لا ينادى البعيد بالألف وحدها _تبعاً لسيبويه_ نظرٌ، فما دام الأمر خاضعاً لاعتبارات المتكلم ومراعاة مقتضى الحال فلا مانع من أنْ ينزل البعيد منزلة القريب فينادى بالألف، وعلى هذا جاء قول قُتيلة بنت النضر في رثاء أبيها حين قتله النبي(ص):

أمحمدٌ ولأنتَ ضِنْءُ كريمةٍ في قومها والفحلُ فحلٌ مُعرقُ

ما كان ضرك لو مننت وربّما منَّ الفتى وهو المغيظ المُحنَقُ[89]

بل إنّه قد تحذف أحرف النداء جميعاً، يقول سيبويه:" وإنْ شئت حذفتهنّ كلّهنّ استغناءً"[90]، ويكثر هذا في دعاء الله سبحانه وتعالى.

---

[83] – ينظر الرّماني، معاني الحروف117،تح: عبد الفتاح شلبيّ، دار العالم العربيّ، القاهرة1973م. وشرح المفصل118/8، وغيرهما.

[84] – ينظر الكتاب229/2، فما بعدها، والمبرد، المقتضب235/4.

[85] – عن البغداديّ، شرح أبيات المغني68/1– 69، وينظر ابن عصفور، المقرب،175/1،تح: أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوريّ، بغداد1391هـ، وشرح جمل الزجاجيّ لابن عصفور،82/2،تح: صاحب أبو جناح، العراق، 1980م.

[86] – ينظر ابن مالك، شرح الشافيّة،1289/3.

[87] – عن شرح العمدة لابن مالك،276، تح: د. عدنان الدوري، بغداد 1397هـ.

[88] – ينظر ابن الربيع، الملخص في ضبط قوانين العربيّة،472، تح: د.علي الحكمي، الطبعة الأوّلى،1405هـ.

[89] – ينظر البغداديّ، شرح أبيات مغني اللبيب،54/5.

[90] – ينظر الكتاب،230/2.

المبحث السادس: (رَكَضَ بين التعدي واللّزوم)

قال الجوهريّ:" رَكَضْتُ الفرسَ برجلي: إذا استحثثته ليعدو، ثمّ قيل: رَكَض الفرسُ، إذا عدا، وليس بالأصل، والصوابُ رُكِضَ الفرسُ على ما لم يسمَّ فاعله، فهو مركوض...، وربّما قالوا رَكَضَ الطائر إذا حرك جناحيه في الطيران"[91]، وقد سبق الجوهريّ ابن السّكيت الّذي قال:" ويقولون: رَكَضَ الدابةُ والفرسُ، وهوخطأ، وإنّما الراكض الرَّجلُ، والركضُ: تحريك الرجل عليه ليعدو، يقال: ركضْتُ الفرسَ، فعدا"[92]، ومثله نقل عن الأصمعي أنّه قال:"ركضت الدابة، بغير ألف، ولا يُقال: ركض هو، إنّما هو تحريك إياه، سار أو لم يسر"[93]، وكذا قال ابن دريد[94]، وأبو منصور الأزهري الّذي يقول:" فلان يركض دابته، وهو ضربه مَرْكَليها برجليه، فلما كثر هذا على ألسنتهم استعملوه في الدواب، فقالوا: هي تركض، كأنّ الركضَ منها"[95]، وتبع هؤلاء كثير من العلماء المتأخرين، وقالوا: إنّ الصواب (رُكِضَ الفرسُ) بالبناء للمجهول، لأنّه في الحقيقة مركوض لا راكض، وأجاز ذلك ابن هشام، إذ قال:" وقولهم رَكَضَتِ الدابةُ، بفتح الراء والضاد، بمعنى عدت، عدّه في اللحن الجوهريّ، والحريريّ، وغيرهما، وقالوا: الصواب(رُكِضَت) على بناء ما لم يُسمَّ فاعله، وقال ابن سيده في المحكم: ركض الدابة يركضها، وركضت ركضاً:إذا أسرع في طيرانه"[96]، وقيل: إنّ إسناد الركض إلى الطائر أو إلى الدابة من باب المجاز، قاله الزمخشري[97]، وأجاب به الزبيديّ عما نقل عن شمر، إذ قال:" ونقل عن شمر أنّه قال: قد وجدنا في كلامهم: ركضت الدابةُ في سيرها، وركض الطائرُ في طيرانه...، وقد يُجاب عن قول شمر هذا بأنّ ذلك إنّما هو بضرب من المجاز، وقول الجوهريّ(وليس بالأصل) يدلّ على ذلك"[98].

وخلاصة القول في هذه المسألة أنّها تدور على استعمال (ركض) لازماً بمعنى (عدا)، وكثيرون يذهبون إلى منع ذلّك، وفريق يذهب إلى تجويزه، ومنهم من يخرجه على المجاز، ومنهم من يحمله على وضوح المعنى لكثرة إسناد الفعل متعدياً إلى مفعول به مخصوص، وقضية التعدي واللّزوم مردّها اللّغة، وتصور العرب للعلاقة بين الفعل وما يُسند إليه أو يقع عليه، ولا مدخل للعقل في هذا، ففي مثل مات زيد، وفَنِيَ، ورَوِيَ، ونَبتَ الزرعُ، أسند الفعل إلى فاعله، وإنْ كان في المعنى مفعولاً به وقع عليه الفعل، وغيره هو الفاعل على الحقيقة، وكذلّك الأمر في مسألتنا هذه فقد جاء فيها إسناد (ركض) إلى الفرس في حال الفاعلية دون تغيير يطرأ على صيغة الفعل، وهذا دليل الحيويّة في العربيّة ولو كان (رَكض) بمعنى(رُكِض) فما بالنا إذا كان المعنى مختلفاً وهو(عدا) و(جرى)، فالرأي جواز استعماله لازماً مسنداً إلى ما هو مفعول به في المعنى، وهو في الصناعة هو الفاعل النّحْويّ.

المبحث السابع: مجيء (لمّا) بمعنى (إلاّ)

---

[91] – ينظر الجوهريّ الصحاح1080/3،(ركض).

[92] – ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب،415،تح: د. محمد الدالي/ بيروت، ط2، 1402هـ .

[93] – الأزهريّ، تهذيب اللّغة،39/10، واللّسان، وتاج العروس،(ركض).

[94] – ينظر ابن دريد الجمهرة،365/2.

[95] . ينظر تهذيب اللّغة.37/10.

[96] – ابن هشام، شرح قصيدة كعب،227.

[97] – ينظر الزمخشريّ، أساس البلاغة،(ركض).

[98] – الزبيديّ، تاج العروس، (ركض).

قال الجوهريّ:" وقولُ من قال:(لَمّا) بمعنى (إلاّ) فليس يعرف في اللّغة "[99]، فتصدى له ابن هشام وأثبت أنّ من أوجه (لَمّا) أنْ تكون حرف استثناء، فتدخل على الجملة الاسميّة نحو قوله تعالى:{ إنْ كُلُّ نَفْس لمّا عَليها حافِظٌ}[100]، فيمَنْ شدد الميم، وعلى الماضي لفظاً لا معنىً نحو (أنشدك الله لَمّا فعلت): أي ما أسألك إلا فعلك، قال: (قالت له: بالله ياذا البُردينْ * * لَمّا غَنِثْتَ نَفَساً أو اثنينْ)...، _[ثمّ قال]_ وفيه ردّ لقول الجوهريّ: إنّ (لَمّا) بمعنى (إلاّ) غير معروف في اللّغة"[101]، وكذا يرى الفيروز آبادي أنّ إنكار الجوهريّ لهذا الاستعمال غير جيد[102]

وبعد أنْ قمت بعرض هذه المسألة على كتب اللّغة والنّحْو وجدت أنّ جماعة من العلماء قد سبقوا الجوهريّ في إنكار مجيء (لَمّا) بمعنى (إلاّ) وما الجوهريّ إلا تابع لهم، منهم أبو زكريا الفرّاء الّذي يقول:" وأما من جعل (لمّا) بمنزلة (إلاّ) فإنّه وجه لا نعرفه، وقد قالت العرب: بالله لَمّا قمتَ عنّا، وإلاّ قمت عنّا، فأمّا في الاستثناء فلم يقولوه في شعر ولا غيره، ألا ترى أنّ ذلك لو جاز لسمعت في الكلام: ذهب الناسُ لَمّا زيداً"[103]، ومنهم أبو عبيد الّذي يقول:" لم نجد هذا في كلام العرب، ومن قال هذا لزمه أنْ يقول: رأيت القوم لَمّا أخاك، يريد إلاّ أخاك، وهذا غير موجود"[104]، ثمّ تبع الجوهريّ هذين العلمين فأنكر مجيئها بمعنى (إلاّ) في اللّغة كما تقدم، وإذا كان السمين الحلبي قد فرق بين مذهبي أبي عبيدة والفراء حين قال:" فأبو عبيد أنكر مجيء(لَمّا) بمعنى (إلاّ) مطلقاً، والفراء جوّز ذلك في القسم خاصة"[105]، فإنّ شيخه أبا حيان لم يفرق بينهما وإنّما قال:" لا التفات على قول أبي عبيد والفراء من إنكارهما أنّ (لمّا) تكون بمعنى (إلاّ)... والقراءة المتواترة في قوله:{ وإنْ كلٌّ لَمّا}[106]،و {إنْ كلُّ نفسٍ لَمّا}[107]، حجة عليهما، وكون (لَمّا) بمعنى (إلاّ) نقله الخليل وسيبويه والكسائي، وكون العرب خصصت مجيئها ببعض التراكيب لا يُقدح ولا يلزم اطرادها في باب الاستثناء، فكم من شيء خُصّ بتركيب دون ما أشبهه"[108] وقال أيضاً:" و(لَمّا) بمعنى (إلا) حكاها الخليل، وسيبويه والكسائي، وهي قليلة الدور في كلام العرب، فينبغي أنْ يقتصر فيها على التركيب الّذي وقعت فيه...، وزعم أبو القاسم الزجاجيّ أنّه يجوز أنْ تقول: لم يأتني من القوم لمّا أخوك، ولم أرَ من القوم لَمّا زيداً،تريد: إلاّ أخوك، وإلاّ زيداً، وينبغي أنْ يتوقف في إجازة مثل هذه التراكيب حتى تثبت"[109].

ورأيت بعضهم يشترط لجواز استعمالها بمعنى (إلا) شرطين:

الأوّل: أنْ تكون في سياق القسم، أو ما يقوم مقامه.

الآخر: أنْ تكون بعد نفي ظاهر، أو مقدر[110].

---

[99] – ينظر الجوهريّ، الصحاح ،2033/5 (لمم).

[100] – سورة الطارق،4.

[101] – ينظر ابن هشام، مغني اللّبيب ،370.

[102] – ينظر الفيروز آبادي، القاموس المحيط (لمم) .

[103] – ينظر الفراء، معاني القرآن، 29/2.

[104] – أبو حيان، البحر المحيط(تفسير)، 2687/5، ط2و دار الفكر، بيروت 1398هـ.

[105] – ينظر السمين الحلبيّ، الدر المصون،408/6.

[106] – سورة يس، 32.

[107] – سورة الطارق، 4.

[108] – البحر المحيط، 268/5.

[109] – ينظر أبو حيان، ارتشاف الضرب ،332/2،تح: د مصطفى النماس. والمراديّ: الجنى الداني في حروف المعاني، 593,594 تح: فخر الدين قباوة، حلب، 1393هـ.

[110] – ينظر الرضي، شرح الكافيّة،251/1، وابن مالك، شرح التسهيل،101/4.

ويقول الهرويّ:" وأمّا وقوعها بمعنى(إلا) فقولك: ما أتاني من القوم لمّا زيد، تريد إلا زيد، قال تعالى:{إنْ كلُّ نفسٍ لَمّا عليها حافظٌ}، يريد: إلا عليها حافظٌ، وقال الشماخ:

منه ولدتُ ولم يؤشبْ به نَسَبي لَمّا كما عُصبَ العِلباءُ بالعُودِ

أراد: إلا كما عُصبَ، وتقول العرب في اليمين: بالله لَمّا قمتَ عنا، وإلاّ قمتَ عنا، و(لَمّا) بمعنى (إلاّ) لا تستعمل إلا في هذين الموضعين: أعني في القسم، وبعد حرف الجحد"[111]، وعزيت هذه اللّغة إلى هذيل، قال أبو منصور الأزهريّ:" من قرأ (لَمّا) مشددة فمعناه: (إلاّ) بلغة هذيل، و(إنْ) بمعنى(ما) الجحد، المعنى ما مِنْ نفس إلاّ عليها حافظٌ، والعرب تجعل (لَمّا) مشددة بمعنى (إلا) في موضعين:

أحدهما: مع (إنْ) الّتي بمعنى (ما) النفي.

والآخر: في قولهم: سألتك لَمّا فعلت كذا، بمعنى: إلاّ فَعَلْتَ"[112].

وكذا قال الفراء من قبل:" ونرى أنّها لغة في هذيل، يجعلون (إلاّ) مع (إنْ) المخففة (لَمّا) ولا يجاوزون ذلك"[113]، أمّا سيبويه فقد نقل هذا الاستعمال عن الخليل في سياق القسم فحسب، قال:" سألتُ الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إلاّ فعلتَ، ولَمّا فعلت، لِمَ جاز هذا في هذا الموضع، وإنّما (أقسمت) هاهنا كقولك: وَا للهِ؟ فقال: وجه الكلام لتفعلنَّ هاهنا، ولكنهم أجازوا هذا لأنّهم شبهوه بنشدتُك الله، إذ كان فيه معنى الطلب"[114].

والواضح من مناقشة النّحْاة لباب الاستثناء أنّهم يجمعون بين العمل والمعنى، ويستخدمون المستثنى على نحوٍ من التوسع لا يناسب المصطلح العلمي، فيعدون البدل في نحو: ما جاء القوم إلا زيد، والفاعل في نحو: ما جاء إلا زيد، والمفعول في نحو: ما رأيت إلا زيداً، والمضاف إليه في نحو: جاءوا غير زيدٍ، أو سوى زيدٍ، وخبر(ليس، ولايكون) في نحو: قاموا ليس زيداً، ولايكون زيداً، والمبتدأ في نحو: ما في الدار إلا زيدٌ، وخبر المبتدأ في نحو: وما محمد إلا رسول، وفي هذا تناقض، فهل نقول في إعراب مثل ذلك: هو خبر، أو مستثنى، وكذلك ما شاكلها، ومثل هذا لا يصح في استخدام المصطلح العلميّ، إذ المفروض أنْ يكون له معنى لا يلتبس بغيره وإلاّ فقد معناه.

ويتضح من الآراء السابقة أنّ هناك من نظرَ إلى العمل –كالفراء وأبي عبيد– في الاستثناء دون المعنى، ومن ثمّ أنكرا مجيء (لَمّا) بمعنى (إلاّ)، والمقصود هنا العمل بدليل أنّهما صرحا بامتناع مجيء الاسم بعدها منصوباً، وهناك من نظرَ إلى المعنى دون العمل، وعلى هذا جمهرة النّحاة، ومنهم ابن هشام الّذي أثبت مجيء (لَمّا) بمعنى (إلاّ) ولم يستطع أنْ يقدم شاهداً على وقوع الاسم بعدها منصوباً، وسكوته عن رأي الزجاجيّ الّذي أجاز قياساً وقوع الاسم منصوباً بعد (لَمّا) يفيد أنّه غير راضٍ عنه ولا مطمئن إليه وإلاّ لاحتج به فيما ذهب إليه، وأثبت به أنّ (لَمّا) تكون مثل (إلاّ) معنى وعملاً، وما ذهب إليه الزجاجيّ، وهو الرأي الثالث في هذه المسألة تفرد به ولم يتابعه عليه أحد من النّحاة؛ سوى الهرويّ في الأزهيّة.

وفي هذا الإطار يتحدد مجال الخلاف بين ابن هشام والجوهريّ، فجهة النظر منفكة، هذا ينظر إلى العمل، وذاك إلى المعنى وهما متفقان في أنّ ما بعدها لا ينصب، ولا خلاف بينهما كذلك في مجيء (لَمّا) بمعنى (إلاّ)؛ فورودها في القرآن الكريم بهذا المعنى مما لا سبيل إلى الشك فيه.

---

[111] – ينظر الهرويّ، الأزهيّة في علم الحروف، 207،تح: عبد المعين الملوحي، مجمع اللّغة العربيّة ، دمشق،1391م .

[112] – ينظر الأزهريّ، معاني القراءات، 138/3،تح: د. عيد درويش ود. عوض القوزي، ط1/1991م، وتهذيب اللّغة345/15.

[113] – ينظر معاني القرآن للفراء،254/3، وابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن،413،تح: السيد صقر، مطبعة الحلبي بمصر،1373هـ.

[114] – ينظر الكتاب، 105/3 فما بعدها.

وجمهور النّحاة يُعرف المستثنى بأنّه المخرج من حكم ما قبله بإلاّ أو إحدى أخواتها، ولم ينصوا على هذه الأخوات، أمحصورة هي أو كلّ ما يفيد معنى الإخراج؟ وهذا دمج بين منهجين في دراسة ظاهرة الاستثناء: اعتماد العمل، وهذا هو الغالب في صناعة النّحْو، واعتماد المعنى، وهذا لايهتم به النّحاة كثيراً، غير أنّهم في باب الاستثناء جمعوا بين العمل؛ فبينوا ما ينصب على الاستثناء دون غيره، والمعنى فذكروا الأدوات الّتي تفيد الإخراج، أي: الاستثناء بمعناه اللّغويّ دون نظر إلى عملها– على اختلافه– وعدمه، وبينوا أمر ما يليها حكماً ووظيفة، فهو فاعل أو نائبه، أو مبتدأ أو خبر، أو مفعول أو حال، أو تمييز، أو مضاف إليه... الخ .

لهذا نقترح أنْ يكون تعريف المستثنى هو: المنصوب بعد (إلاّ) على جهة الإخراج مما قبله، وهذا التحديد ينسف أساس الخلاف في هذه المسألة فلا يبقى له وجه ولا معنى.

نتائج البحث:

يجمل بنا في ختام هذا البحث أنْ نذكر أهم نتائجه في النقاط الآتيّة:

1- حاول البحث أنْ يحصر بعض مواقف ابن هشام من الإمام الجوهريّ؛ ويلّم بها سواء كان ذلك تأييداً أم تفنيداً على قدر الوسع والطاقة، ثم نضعها بين يدي القارئ الكريم.

2- توصل البحث إلى أنّ معظم تعقيبات ابن هشام لم تكن من اجتهاده الشخصي، بل كان مقلداً لغيره من العلماء.

3- أثبت البحث أنّ كثيراً من هذه التعقيبات لم تكن دقيقة ولا موفقة، إذ ما يراه وهماً أو خطأ– تبعاً لغيره أو من اجتهاده الذاتي– له وجاهته ووجهه الّذي يُخرجه من دائرة الوهم والخطأ.

المراجع:

1- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تح: د. محمد الدّالي، بيروت، ط1، 1402هـ.

2- الأزهيّة في علم الحروف، للهرويّ ، تح: عبد المعين الملوحيّ، مجمع اللّغة العربيّة، دمشق،1391هـ.

3- ارتشاف الضرب، لأبي حيان، تح: د. مصطفى النماس.
- والبحر المحيط(تفسير) ط2، دار الفكر، بيروت،1398هـ.
4- الأصول في النّحْو، لابن السرّاج ، تح: د. عبد الحسن الفتلي، النجف،1973م.
5- إضاءة الراموس، لأبي الطيب الفاسيّ، تح: عبد السلام الفاسيّ، والتهامي الهاشميّ،1403هـ.
6- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تح: السيد صقر، مطبعة الحلبي، مصر، 1373هـ .
7- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تح:د. عباس الصالحيّ.
8- تهذيب اللّغة، للأزهريّ، تح: مجموعة من الأساتذة، الدّار المصّريّة، 1384هـ.
9- الجنى الدّاني في حروف المعاني، للمراديّ،تح: فخر الدين قباوة، حلب،1393هـ .
10- حاشيّة الدسوقيّ على مغني اللّبيب، طبعة حنفي بمصر،1358 هـ ز
11- خزانة الأدب للبغداديّ،تح: عبد السلام هارون، مطابع الهيئة العامة بمصر،1399هـ.
12- سر صناعة الإعراب، لابن جنيّ تح: د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق،1405هـ.
13- شرح التسهيل لابن مالك، تح:د. عبد الرحمن السيد، ود.محمد المختون،ط، 1990م.
14- شرح التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري، مطبعة عيسى الحلبيّ بمصر.
15- شرح جمل الزجاجيّ، لابن عصفور،تح:صاحب أبو جناح، العراق،1980م.
16- شرح الشافيّة للرضي،تح:مجموعة من العلماء، دار الكتب العلميّة، بيروت،1975م.
17- شرح شذور الذهب، لابن هشام،تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، السعادة مصر.
18- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،تح: محيى الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت،1964هـ.
19- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك،تح: د.عدنان الدوري، بغداد،1397هـ.
20- شرح الكافيّة الشافيّة، لابن مالك،تح:د. عبد المنعم هريدي، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى،ط1، 1402هـ.
21- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تح: السيد إبراهيم، دار الأندلس، بيروت،1399هـ.
22- الضرائر وما يسوغ للشّاعر دون الناثر، محمود الألوسيّ، المطبعة السلفيّة، مصر،1341هـ.
23- ضرورة الشّعر لأبي سعيد السيرافيّ، تح:د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربيّة، بيروت،1405هـ.
24- القاموس المحيط، للفيروز ابادي، مطبعة البابي الحلبيّ، مصر، ط2، 1373هـ.
25- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، 1388هـ .
26- المزهر في علوم اللّغة للسيوطي،تح: محمد أحمد جاد المولى وزميله، مطبعة البابي الحلبيّ.
27- المسائل العسكريات، لأبي عليّ الفارسيّ، تح: محمد الشاطر المدنيّ، 1403هـ.
28- معاني الحروف للرمّانيّ،تح:د. عبد الفتاح شلبي، دار العالم العربيّ، القاهرة،1973م.
29- معاني القراءات للأزهري،تح:د. عيد درويش، ود.عوض القوزي، ط1، 1991م.
30- معاني القرآن للفراء، تح: مجموعة من الأساتذة، مطابع الهيئة المصريّة للكتاب،1972م .
31- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تح: د. عبد الجليل شلبي، صيدا، لبنان، 1973م.
32- المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، تح:د. كاظم بحر المرجان، العراق،1982م.
33- المقرب، لابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري، بغداد، 1391م.

34- الملخص في ضبط قوانين العربيّة، لابن أبي الربيع،تح: د. علي الحكميّ، ط1، 1405هـ.
35- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان،تح: سدني قليزر، 1947م.
36- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، الكويت، 1407هـ.
37- النوادر في اللّغة، لأبي زيد الأنصاريّ ،تح: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشرق بيروت، 1401هـ.
38- همع الهوامع، للسيوطيّ،تح: د. عبد العال سالم مكرم، ط1، دار البحوث العلميّة بالكويت،1400هـ.
39- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، للثعالبيّ، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة السعادة،1377هـ.